ممثل صاحب الســـمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاســـتثمار وزير التجارة والصناعة بالوكالة عبدالعزيز المرزوق ومدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف شملان الجحيدلي يتوسطان ممثلي المصانع الفائزة

ممثل صاحب الســـمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاســـتثمار وزير التجارة والصناعة بالوكالة عبدالعزيز المرزوق ومدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف شملان الجحيدلي يتوسطان فريق التحكيم

شارك ممثلاً عن صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد في حفل جائزة سمو الأمير للتميز الصناعي ـ الدورة السابعة

المرزوق: القطاع الصناعي ركيزة أساسية في بناء اقتصاد متنوع ومستدام

■ الجائزة تجسّد تطلعات التميز الصناعي من خلال تحفيز المنشآت والمبادرين على تطوير أدائهم

■ شملان الجحيدلي: الجائزة تعكس اهتمام قيادتنا الرشيدة ودعمها المستمر للصناعة الوطنية

ممثل صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار وزير التجارة والصناعة بالوكالة عبدالعزيز المرزوق ملقيا كلمته

ممثل صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار وزير التجارة والصناعة بالوكالة عبدالعزيز المرزوق ومدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف شـــملان الجحيدلي ورئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي ومدير عام الهيئة العامة للبيئة بالتكليف نوف بهبهاني خلال الحفل

مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف شملان الجحيدلي ملقياً كلمته

علي إبراهيم

قـال ممثـل صاحب السـمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاسـتثمار وزيـر التجـارة والصناعـة بالوكالة، عبدالعزيز ناصر المرزوق، إن الرعاية السامية من قبل سمو أمير البلاد لجائزة التميز الصناعـي تعكس اهتمام القيادة بدعـم الصناعة الوطنية وتعزيز دورها في مسيرة التنمية، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن القطاع الصناعي يمثل ركيزة أساسية في بناء اقتصاد متنوع ومستدام، من خلال تعزيز الإنتاج المحلي، ورفع تنافسية المنتج الكويتي، وخلق فرص نوعية للكفاءات الوطنية، بما ينسـجم مع تطلعـات دولة الكويت. وأضـاف المرزوق خلال حفل جائزة سـمو الأمير للتميز الصناعي ـ الدورة السابعة، أنه في ظل التحولات المتسارعة، أصبحت تنافسية الصناعة مرتبطة بالابتكار والتكنولوجيـا والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والاستدامة، وتهيئـة بيئة جاذبة للاسـتثمار الصناعي. وزاد: «تأتي جائزة سمو الأمير للتميز الصناعي لتجسـد هذه التطلعات، من خلال تحفيز المنشـآت والمبادرين على تطوير أدائهم، وتبني أفضل الممارسات، وترسيخ ثقافة التميز والابتكار في القطاع الصناعي الكويتي».

وتقـدم المـرزوق بالتهنئـة للمصانع والمبادرين الفائزين في هذه الدورة، متمنيا أن يكون هذا الإنجاز دافعا لمزيد من التطوير، وأن تكون تجاربهم نماذج وطنية ملهمة.

نخبة من المنشآت والمبادرين

بدوره، قـال مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف شملان حمـود الجحيدلـي: «نحتفي في هذا الحفـل بنخبة من المنشـآت والمبادريـن الذيـن جعلـوا مـن الجودة والابتكار والتطوير نهجا في مسيرتهم الصناعية».

وذكر أن جائزة سـمو الأمير للتميـز الصناعي تعكس اهتمام قيادتنا الرشيدة ودعمها المستمر للصناعة الوطنية إيمانا بدورها المحـوري في بنـاء اقتصاد قوي ومستدام.

وذكـر أن القطـاع الصناعـي يمثل ركيزة أساسـية في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسية المنتج الكويتي، ومن هذا المنطلق تواصل الهيئـة العامة للصناعة جهودها لدعم هذا القطاع وتوفير بيئـة محفزة للنمو والتطور بما ينسـجم مع التوجهات التنموية لدولة الكويت، وتأتي جائزة سمو الأمير للتميز الصناعي تجسيدا لهـذا التوجـه، حيث تسـهم في ترسـيخ ثقافة التميز وتشجيع المنشـآت الصناعية على تطوير أدائها وتبني أفضل الممارسات.

وزاد «لا تقتصر أهمية الجائزة على تكريم الفائزين، بل تمتد لتكون منصة للتقييم والتحسين المستمر تساعد المنشآت على التعرف على فرص التطوير والارتقاء بكفاءتها، ووصول الجائزة اليوم إلى دورتها السابعة يؤكد نجاحها واستمرارية رسالتها في دعم القطاع الصناعي الكويتي، وقد حرصت الهيئة في هذه الـدورة على تطوير معايير الجائزة بما يواكب المفاهيم الحديثة في التميز المؤسسي استنادا إلى نموذج بالدريج الأميركي للتميز، مـع تعزيـز الاهتمـام بمجالات أساسية لمستقبل الصناعة، وفي مقدمتها الاستدامة والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي».

وشـكر الجحيدلـي جميـع المنشآت التي شاركت في الدورة السابعة، مبينا أن مجرد المشاركة يعكس رغبة حقيقية في التطوير والسعي نحو مستويات أعلى من الكفاءة.

وختم قائلا «ستواصل الهيئة العامة للصناعة دعم المبادرات التي تسهم في تطوير القطاع الصناعي الكويتي وتعزيز تنافسيته، معربا عـن تطلعه إلـى أن تواصل هذه الجائزة دورها في إبراز النماذج الصناعية المتميزة وترسيخ ثقافة التحسين المستمر».

في سياق متصل، قال الجحيدلي في تصريـح للصحافيين: «نقوم بعمل تطوير للصناعات الأساسية مثل الغذائيـة والدوائية، ولدينا اسـتراتيجية في الهيئة معتمدة من مجلـس الوزراء، تسـتهدف تلك القطاعات بالتعاون مع جهات الدولة كلها، ونحن الآن في طور حصد نتاج أول مرحلة من المراحل والقادم أفضل».

وحول إمكانية أن نرى صناعات كويتية ثقيلة وخفيفة ومتوسطة مثل السيارات والمركبات والأجهزة المنزلية، أشار إلى أن مجلس إدارة الهيئـة قـدم ضوابط تسـتهدف اسـتقطاب مثل تلـك الصناعات بالتعاون مع جهـات الدولة مثل هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وهو الأمر الذي سـيتبين بنهاية السنة الحالية.

وأكـد الجحيدلـي أن الكويت لديها أكثر من 120 مصنعا مصدرا، وأثبتـت التجارب فـي الحروب والأزمات أن المنتج الوطني موجود خصوصـا الغذائـي والدوائـي، وهذا دليـل أن الحكومة والقيادة السياسـية مهتمتـان بالتطوير للجاديـن. وأضـاف «تعليماتنا بتوجيهـات القيـادة السياسـية أن نسـاعد وندعـم الجاديـن».

وحول التحديات الجيوسياسية وهل أثرت على قطـاع الصناعة في الكويـت، قال «أكيـد الحرب الأخيرة والعـدوان الإيراني الآثم أثر واسـتهدف مصانـع غذائية، وصلب، وموانئ، ومطارات، وكلها أثرت على استيراد المواد الأولية والتصدير، ولكن كل المصانع ما قدرت تصـدر إلا التي تصدر في دول الخليج، ولكن فضل من الله دائما وقيادتنا الرشـيدة وجهتنا واستطعنا احتواء الأمور من خلال دعم المواد الأساسية والمصانع، إلى جانـب ما تقدمـه الهيئة من دعم للمصانـع الكويتيـة والإعفاءات الجمركيـة وإيجار رمـزي، وهذا ساعد في متانة قطاع الصناعة، وإن شاء الله ما نهتز في هذه الظروف أو غيرها». وأكد أن رعاية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد لجائـزة التميز الصناعي في دورتها السابعة تؤكد حرص القيادة السياسية على دعم القطاع الصناعي وتعزيز نموه وتطوره.

وأشار إلى أنه في هذه الدورة من الجائزة اعتمدنا نموذجا عالميا وهـو بالدريج الأميركـي، وأدت نتائجـه إلى حالة مـن التنافس في طـرق المحافظة علـى البيئة والاستدامة والذكاء الاصطناعي، مبينا أن هذه الجوائز ليس هدفها مجرد التكريم، إنما الاستمرار في التطويـر والاعتمـاد على المنتج المحلـي وفق أعلـى المعايير، كما تطرقت إلـى المبادر وكيف يعمل في المصنع على تطوير خط الإنتاج وتقليـل الانبعاثات، وهي جائزة جديدة تم طرحها.

وزاد «النتائج واضحة وهناك تطوير فـي المنتجـات وخطوط الإنتـاج وفي الاسـتدامة وتقليل الانبعاثات».

ممثل صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار وزير التجارة والصناعة بالوكالة عبدالعزيز المرزوق ومدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف شملان الجحيدلي يتوسطان كوادر الهيئة العامة للصناعة (قاسم باشا)

المصانع الفائزة

فـي نهايـة الحفـل تم تكـريم المنشـآت الصناعيـة التي اجتـازت مراحـل التقييم والفائزة بجائزة سمو الأمير للتميز الصناعي الدورة السابعة.

وفاز عـن فئة قطاع الصناعات الغذائية والدوائية كلا من الشـركة الكويتية للألبان والشـركة الكويتية السـعودية للصناعات الدوائية.

وفاز عن فئة قطاع الصناعات الكيميائية والبترولية الشـركة الوطنيـة للصناعات الكيماوية والبترولية.

وفاز عن فئـة قطاع الصناعات المعدنية شركة كيربي الكويت للمباني الحديثة، والتي فـازت أيضا بفئة الجائزة التشـجيعية في الإدارة البيئية والاستدامة.

وجاءت شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية كفائز بفئة الجائزة التشـجيعية في التحـول الرقمـي والذكاء الاصطناعي.

وعن فئة المبادر الصناعي فاز بالمركز الأول شركة الغازات الصناعية الكويتية للتجارة العامة والمقاولات، وفاز بالمركز الثاني يوسف ناصر المناعي من شركة ناصر المناعي وأولاده للتجارة العامة والمقاولات.

المنشآت المتأهلة

كرمت الجائزة المنشآت الصناعية المتأهلة للجائزة ضمن فئاتها المختلفة تقديرا لجهودها في السعي لتحقيق التميز في الأداء المؤسسي، وهم شـركة أنجالي للاسـتيراد والتصدير ووكيل بالعمولة، والشركة الأولى لصناعة الحديـد، وشـركة سـدير للتجـارة العامة والمقاولات، وشـركة مداد باك لصناعة علب الكرتون والأكياس الورقية.

فريق التحكيم

شهد الحفل تكريم أعضاء فريق التحكيم وهم: أ.د.طارق عبدالمحسن الدويسان، د.علي محمد خريبط، ورئيس فريق المحكمين م.عذاري عباس المحميد، م.رنا حسين الموسى، م.إيمان قيس فيروز، ومها إسحاق عبدالرحمن، وأريج عبدالهادي أحمـد، وم.حوراء محمد القطان، وم.سارة عبدالله الجاسم، وم. حوراء حسين كابلي، ومنال جاسم المجاني.

أطلق نظام الكويت لحماية دفع الأجور

«المركزي» يطلق منصة لمتابعة عمليات تحويل أجور العاملين في القطاع الخاص

■ «المركزي» يتولى الإدارة الفنية والتشغيلية للنظام.. و«القوى العاملة» مسؤولة عن الإشراف والرقابة

أعلن بنك الكويت المركزي عن إطلاق نظـام الكويـت لحمايـة ودفـع الأجور (Kuwait Wage Payment System ـ KWPS)، ويعد أحد المشاريع الاستراتيجية المدرجة ضمن المرحلة الثانية من مشروع نظام الكويت الوطني للمدفوعات الذي يديره ويشغله بنك الكويت المركزي.

جـاء ذلك في تصريـح صحافي لبنك الكويـت المركزي، أوضح فيه أن إطلاق نظـام (KWPS) يأتي في إطار استراتيجيته الرامية إلى تطوير البنية التحتية للمدفوعات، وتعزيز التحول الرقمـي، والارتقاء بكفاءة القطاع المصرفي، بمـا يدعم جهود الدولة في تطوير منظومة دفع وطنية متقدمة.

ويهدف النظام إلى إنشاء منصة وطنيـة متكاملة لمعالجـة ومتابعة عمليـات تحويل أجور العاملين في القطـاع الخاص مـن خلال البنوك المحليـة، بما يتيح تنفيـذ عمليات صـرف الأجـور إلكترونيا بصورة آمنة وموثوقة. ويتولى بنك الكويت المركزي الإدارة الفنية والتشغيلية للنظام، فيمـا تتولى الهيئة العامة للقوى العاملة الإشراف والرقابة على مدى التـزام أصحاب العمل بأحكام نظام حماية الأجور، بما يعزز التكامل بين الجهتين ويرفع مستويات الكفاءة والحوكمة.

ويعتمد النظام على أحدث التقنيات في مجال أنظمة المدفوعات، ويتماشى مع المعايير الدولية لتبادل الرسائل المالية (ISO 20022)، بما يمثل نقلة نوعية في تطويـر البنية التحتية المالية للدولة. كما يعزز الشـفافية وكفاءة وسـرعة صرف الأجور من خلال البنوك المحلية، ويتيح تتبع عمليات الصرف إلكترونيا، ويسهم في تقليل الإجراءات اليدوية ورفع جودة البيانات وتبادلها بين الجهات ذات العلاقة، فضلا عن تعزيز الشمول المالي وتشجيع استخدام الخدمات المصرفية ووسائل الدفع الإلكترونية، كما يمكن الجهات الرقابية من المتابعة الفورية والكشف المبكر عن حالات عدم الالتزام بصرف الأجور، ويوفر بيانات دقيقـة تدعم صناعة القرار ووضع السياسات ذات الصلة بسوق العمل.

ويأتـي إطلاق النظام اسـتمرارا لجهود بنك الكويت المركزي في تنفيذ خارطـة الطريـق الوطنية لتطوير منظومة المدفوعات، والتي شـهدت خلال العـام الجاري إطلاق نظـام الكويـت للمقاصة الآليـة في يناير 2026، أعقبه إطـلاق نظام الكويت لإدارة المنازعـات في فبراير 2026، ويمثـل نظام الكويت لحمايـة ودفـع الأجور ثالث الأنظمة التي يتم إطلاقها ضمـن المرحلة الثانية من مشـروع نظام الكويت الوطني للمدفوعات.

واختتم بنـك الكويـت المركزي تصريحه بالتأكيـد على أن النظام يمثـل إضافة نوعية إلـى منظومة المدفوعات الوطنية، ويعكس الدور المحوري الذي يضطلع به بنك الكويت المركزي في قيادة مشـاريع تطوير البنية التحتية المالية الوطنية، بما يدعم تطويـر منظومـة مدفوعات وطنيـة متقدمة ترتقـي إلى أفضل الممارسات والمعايير الدولية، وتتسم بالكفاءة والموثوقية والمرونة، وترسخ مكانة دولـة الكويـت كمركز مالي متطور، وتواكب التطورات العالمية في قطاع المدفوعات والخدمات المالية الرقمية.

تقرير سنوي يوضح نسب العمالة الكويتية ضمن كبار التنفيذيين والإدارة التنفيذية وبقية الوظائف

تشديد على نسب العمالة الوطنية في قطاع التأمين

علي إبراهيم

يشـهد قطـاع التـأمين تشديدا على الالتزام بنسب العمالة الوطنية ضمن كوادر العاملين في الشركات، وذلك من خلال إلزامهم بتقديم كشف سنوي رسمي يوضح حجم ونسـبة العمالـة الكويتية لديها مع الالتزام بالنسـب المطلوبـة فـي الوظائـف الخاضعة للتسجيل.

جاء ذلك في تعميم حمل رقم 20 لسـنة 2026 بشأن اعتماد نموذج بيانات ونسب العمالـة الوطنية الكويتية العاملة في قطـاع التأمين، والذي جاء مفاده أن وحدة تنظيم التأمين تهيب بجميع الخاضـعين لرقابتهـا الـى العمـل بموجـب النموذج الخاص ببيانـات نسـبة العمالـة الوطنية الكويتية العاملة في قطـاع التأمين، وفقـا للقـرارات الصـادرة عـن الوحـدة و/أو الجهات المختصـة ذات الصلة، بما في ذلك النسب الواردة في الملحق رقم 4 من القرار رقم 12 لسنة 2025، على ان تتم تعبئة النموذج وفقا للوضع القائـم للشـركة في تاريخ 12/31 من كل عام، وتقديمه إلـى الوحـدة مسـتوفيا لجميع المعلومات ومعتمدا وفق التعليمات الواردة في النموذج المذكور خلال مدة أقصاها 90 يوما من تاريخ انتهاء السنة المالية.

وشـدد التعميـم علـى أن تلتزم جميع الشـركات باسـتيفاء جميـع البيانات الـواردة في النمـاذج، على ان تكون البيانات والنسب المطلوبة كما في تاريخ 12/31 مـن كل عـام، وتقديمه إلى الوحـدة سـنويا خلال مدة أقصاها 90 يوما من انتهاء السنة المالية للشركة من كل عام، مع الأخذ بعين الاعتبار ان عدم الالتزام بما ورد في هـذا التعميـم يعطي الحق للوحدة بمسـاءلة المخالف بموجـب القانـون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التـأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها وأي قانون آخر ذي صلة، وذلك لاتخاذ جميع الإجراءات القانونية ضده.

وتتضمن البيانات المطلوب مـن الشـركات اسـتيفاؤها إجمالـي عدد الموظـفين لدى الشركة، وإجمالي عدد العمالة الوطنية، وبيان مدى استيفاء النسبة العامة المقررة للعمالة الوطنية. وبيان نسبة العمالة الوطنيـة الكويتيـة علـى الدرجـات الوظيفية من كبار التنفيذيين والإدارة التنفيذية وبقية الموظفين وبيان نسب العمالة الوطنية فيها.

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي